بدلا من خمس ، ولم يكن ليكلفها جهدا سوى نسخ خمسة اسطر اضافية ، والاهم من هذا هو عدد العمال عام ١٩٤١ ، فبرغم ان الكاتبة قد ذكرت، مصدر هذا الرقم ، ولكن ذكر المصدر ليس كافيا ، بل المهم ان تعطي ارقاما صحيحة ومنطقية ، ونحن نعرف ان الكاتبة لا تملك بين يديها وسائل تستطيع بواسطتها الحكم على صحة ذلك الرقم ولكن قليلا من المنطق والالتفات الى الارقام التي اعطاها سعيد حماده لعشر سنوات وليس لسنة واحدة كان يجب ان يدفعها لان تشك بصحة الرقم الخاص بعام ١٩٢١ . خصوصا وان مصدر سنة ١٩٢١ هو غير مصدر السنوات من ١٩٢٥ — ١٩٣٥ .

والفقرة التي تلي تتحدث عن عدد العاملين في الصناعة عام ١٩٢٨ ، تنسب الى سعيد حماده (ص ٣٩٤) ولكن بالعودة الى المرجع المذكور اتضح ان الكاتب يتحدث في تلك الصفحة من تاريخ تأسيس المعامل والصناعات التي كانت موجودة عام ١٩٢٧ ولم تعثر لا من قريب ولا من بعيد عن اي كلام له صلة في الموضوع الذي تحدثت به عنان .

وتعدد الكاتبة رقمين مختلفين بشأن عدد الاناث اليهوديات العاملات بالصناعة عام ١٩٤٢ فعلى الصفحة ١٤٠ ، العدد هو ٩٥٧٣ وعلى الصفحة ١٤١ هو ٩٧٥٨ اي زيادة ١٨٥ عاملة وعلى مدى صفحة واحدة . وعن نسبة الاناث العاملات في المكيات الخاصة والمؤسسات العائلية تقول ان النسبة هي ٩٫٣٪ ولكن الارقام التي تعطيها هي ٢٥٧٣ اجمالي العاملين . وعدد الاناث منهم ٢٧٣ . اي ان النسبة هي اكثر من ١٠٪ وما علينا سوى مقارنة الرقمين المذكورين (ص ١٤٢) لنكتشف النسبة .

والان وعلى ضوء ما تقدم فان السؤال الذي يطرح هل نستطيع ان نعتبر دراسة عنان العامري قد ادت ولو جزءا من الهدف الذي اعدت من اجله « كبحث احصائي » يجد به « الدارسون المعلومات الصحيحة واللازمة لاي بحث حول الاوضاع الزراعية والصناعية لشعب فلسطين في ثلاثة ارباع القرن » . المؤسف ان الدراسة لم تنجز هدفها هذا واي بحث يستند على المعلومات الواردة به لا بد وان يصل الى نتائج خاطئة لان اساس المعلومات خاطىء . وبالاضافة لهذا ، فهل الاخطاء التي سجلها هذا العرض هي كل الاخطاء التي وقعت بها الكاتبة ؟ الواقع ان ما ورد هو جزء من تلك الاخطاء ، ولكن كاف لاصدار حكم على تلك الدراسة .

ولو اوجزنا الاخطاء التي وقعت بها الكاتبة لكانت الاتية : ذكر المراجع والاسماء بطريقة خاطئة ، ذكر مراجع غير موجودة ، عدم ذكر المرجع برغم وجوده ، عدم الامانة في نقل المعلومات وتصرف الكاتبة من عندها مما يشوه من معنى المرجع الاصلي ، عدم وجود مراجع لحقائق وارقام هامة جدا ذكرتها الكاتبة ، ذكر « حقائق » غير منطقية وغير معقولة ، الاستسلام لاي «حقائق» وردت في مرجع ما وتسجيلها كحقائق مسلم بها برغم عدم منطقيتها وتناقضها مع الواقع ومع حقائق اخرى ، استعمال تعبيرات ومصطلحات لغوية لا تعبر عن المعنى الذي تقصده الكاتبة ، عدم وجود عناوين للكثير من الجداول ، ذكر عناوين لا تعبر عن مضمون الجداول ، تناقض البيانات التفصيلية مع اجمالي تلك التفصيلات ، تناقض الارقام وتضاربها على مدى الصفحة الواحدة ، معاداة الكاتبة للفواصل والنقط التي تحدد الارقام والنسب ، الوقوع في اخطاء حسابية بسيطة (جمع وطرح وقسمة) .

وبهذا تكون عنان العامري قد قدمت دراسة، حطمت بها كل قواعد الحساب واللغة وما يمت الى الاحصائيات بصلة ، ولم تسىء الى نفسها فقط ، بل اساءت للحقائق وللمنطق ولمسألة التعريف بقضايا شعبنا . وافضل ما يعمل هو سحب الدراسة من الاسواق والاعلان انها لا تصلح كمرجع لمن تورط واقتناها في مكتبته .

حسين ابو النمل